

Distr.: General  
11 November 2014  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ (S/2014/529)، التي طلب إلي فيها تقديم رسالة خطية عن آخر مستجدات الحالة في غينيا - بيساو، بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حتى ينظر فيها مجلس الأمن قبل انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وتقدم هذه الرسالة استجابة لذلك الطلب وتتضمن آخر مستجدات الحالة السياسية والأمنية في غينيا - بيساو منذ تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس (S/2014/603). وتشمل الرسالة أيضا ما استجد من تطورات هامة في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني والمجال الاجتماعي - الاقتصادي منذ ذلك الحين. وتسلط الرسالة الضوء على التقدم الذي أحرزته الحكومة في تحديد أولوياتها الوطنية وتوفير معلومات عن بعثة التقييم الاستراتيجي التي قمت بإيفادها إلى غينيا - بيساو لإجراء الاستعراض الشامل الذي طلبه المجلس.

### التطورات السياسية والأمنية

خلال الفترة قيد الاستعراض، اتسمت الحالة في غينيا - بيساو بالأنشطة المكثفة التي نفذتها الحكومة المنتخبة حديثا لتحديد الأولويات، والتخطيط لعقد مؤتمر مائدة مستديرة دولي للمانحين، واتخاذ تدابير لضمان الاستقرار.

وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدمت الحكومة إلى الجمعية الوطنية برنامجها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الذي يتضمن أولويات مباشرة وأخرى طويلة الأجل. وعند عرض البرنامج، أعلن رئيس الوزراء دومينغوس سيمويس بيريرا أن الحكومة تقوم بتنفيذ خطتها الطارئة، وستقوم، في جملة أمور، بسداد متأخرات الأجور لموظفي الخدمة المدنية، وبدء العام



الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتعزيز جهود الوقاية من الكوليرا وداء إيبولا والتأهب لهما، وتحسين توافر المنافع العامة.

واقترح رئيس الوزراء، وهو يشدد على الحاجة إلى توافق وطني في الآراء بشأن الإصلاحات الهيكلية، إجراء مناقشات كل شهرين في البرلمان والتزم بعرض تقارير النفقات السنوية على كل من الجمعية الوطنية وديوان مراجعي الحسابات كوسيلة لضمان الشفافية. كذلك شدد رئيس الوزراء على ضرورة استعراض التشريعات الرئيسية، بما في ذلك الدستور وقانون الانتخابات، وإطلاق حوار وطني شامل للجميع بشأن السلام والمصالحة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أجازت الجمعية الوطنية البرنامج بالإجماع وقامت بتعديل واعتماد ميزانية عام ٢٠١٤ التي تبلغ نحو ١٢٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٣٩,٥ مليون دولار).

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعرب رئيس الوزراء، في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، عن التزام حكومته بتوطيد السلام والاستقرار. وأعرب عن الامتنان للمجتمع الدولي لدعمه ودعا إلى مواصلة تقديم المساعدة. وبين رئيس الوزراء خطط الحكومة لوضع برنامج عاجل، للتركيز على تقديم الخدمات الأساسية للسكان، وبرنامج طارئ يهدف إلى استعراض إدارة وعقود الموارد الطبيعية، وبرنامج متوسط الأجل، يعرض خلال مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين الذي ستنظمه الحكومة في أوائل عام ٢٠١٥. وشدد أيضا على أهمية إصلاح قطاع الأمن، وبسط سلطة الدولة، وضرورة مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كتب رئيس الوزراء إلى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غينيا - بيساو طالبا دعما ماليا وتقنيا من أجل تنظيم مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقدت الحكومة معتكفا على المستوى الوزاري لمناقشة مسائل من بينها الأعمال التحضيرية لمؤتمر المائدة المستديرة. وفي ختام المعتكف، قدم رئيس الوزراء إحاطة إعلامية إلى المجتمع الدولي بشأن تصور حكومته لتنمية البلد واستراتيجيتها لمؤتمر المائدة المستديرة. وقال رئيس الوزراء إن التصور يركز على أربع أولويات، هي: تحقيق استقرار الحكومة عن طريق الإصلاحات الهيكلية، بما يشمل قطاعي الدفاع والأمن؛ وإضفاء الصبغة الصناعية على الزراعة، للتمكن من تحويل المحاصيل إلى منتجات بقيمة مضافة؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة والنقل، مع التركيز على الطاقة النظيفة، والطرق، والموانئ؛ وتهيئة المراكز الحضرية للمهاجرين من المناطق الريفية. وأكد رئيس الوزراء أن غينيا - بيساو تنعم بتنوع بيولوجي غني ينبغي تحويله إلى قيمة نقدية

وحمايته بالاستثمار السليم الذي ينفذه شركاء ذوو مصداقية. وتلقى الحكومة الدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة القطري في جهودها لتنظيم مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية مستقرة. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصدر الرئيس خوسيه ماريو فاز مرسوما رئاسيا أعفى بموجبه الجنرال أنتونيو انجاي، رئيس أركان القوات المسلحة. وحسب ما جاء في المرسوم، أُتخذ القرار وفقا للسلطة المخولة للرئيس والحكومة بموجب المادة ٦٨ من الدستور. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام الرئيس بترقية العميد بياغيه نانتان إلى رتبة الجنرال وعينه خلفا للجنرال انجاي. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصدر الرئيس مرسوما قضى بالعفو عن ستة أشخاص سبق أن أدانتهم المحكمة العسكرية العليا في غينيا - بيساو فيما يتصل بأحداث وقعت يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وتعلقت بوحدة محمولة جوا في قاعدة بيسالانكا الجوية في بيساو. وأعلن الرئيس فاز أن أوامر العفو صدرت في سياق تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تعرضت حافلة لانفجار لغم مضاد للدبابات بالقرب من بلدة بيسورا، مما أسفر عن مقتل ٢٣ شخصا وإصابة ١٧ شخصا بجراح. وخلص تحقيق أجرته الشرطة المحلية إلى أن الألغام الأرضية تعود إلى فترة حرب الاستقلال. ودعمت الأمم المتحدة جهود وزارة الصحة وسفارة البرتغال لتنفيذ إجلاء طبي لأحد الضحايا. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بعث وزير الدفاع برسالة إلى ممثلي الخاص، ميغيل تروفوفا، طالبا مساعدة تقنية للقيام بأعمال إزالة إضافية لمخلفات الحرب من المتفجرات، بما يشمل الألغام الأرضية. وردا على ذلك الطلب، أوفدت الأمم المتحدة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ خبيرا لتقييم المخاطر وتحديد الكيفية التي ستقدم بها الدعم لجهود الحكومة.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عين الرئيس السيد هيرمنغيلدو بيريرا في منصب المدعي العام. وكان السيد بيريرا يعمل، قبل تعيينه، في منصب رئيس وحدة مكافحة الفساد والشؤون الاقتصادية في مكتب المدعي العام. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عُينت السيدة فيلومينا لوبيز بصفتها المديرية الجديدة للشرطة القضائية. وبوصف السيدة لوبيز مدعية عامة سابقة، فستتولى المسؤولية، في جملة أمور، عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وعينت الحكومة أيضا محافظين إقليميين جدد ومديرين عامين جدد في عدد من الوزارات، مع التشديد على ضرورة ضمان الكفاءة.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقدت اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح قطاع الأمن اجتماعها الأول بعد أكثر من عامين من الجمود. وحضر الاجتماع، الذي عُقد تحت رئاسة وزير الدفاع، ممثلون عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وعن شركاء ثنائيين آخرين، بما في ذلك البرتغال وإسبانيا.

التطورات في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني والمجال الاجتماعي - الاقتصادي

يدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة القطري الجهود المبذولة من الحكومة والمجتمع المدني للتحضير للاستعراض الدولي الشامل الثاني الذي سيجريه مجلس حقوق الإنسان لغينيا - بيساو، والمقرر إجراؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ولا يزال يجري إعداد تقرير الحكومة، الذي كان من المفترض عرضه في الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ومن المتوقع تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقُدّم إلى المجلس في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تقرير مشترك أعدته المنظمات المحلية غير الحكومية، كجزء من مساهمة المجتمع المدني في الاستعراض.

وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع الجمعية الوطنية والحكومة، حلقة عمل رفيعة المستوى لمناقشة جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والفساد، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتناولت حلقة العمل أيضا بالنظر دور البرلمان والحكومة في محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعزيز سيادة القانون. ووفرت الحلقة فرصة للحكومة لتحديث الخطة الوطنية التي تدوم ثلاث سنوات من أجل محاربة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتي أعدت في حزيران/يونيه ٢٠١١، وتحديد مجالات أولوية جديدة بناء على ذلك.

وتعمل السلطات، بمساعدة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مع شركاء دوليين آخرين، من أجل منع انتشار مرض إيبولا إلى البلد. وأطلقت الحكومة حملة إعلامية في وسائل الإعلام الوطنية، بما في ذلك حيز إذاعة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وحُدّدت مواقع للعزل الصحي في مراكز الرعاية الصحية الرئيسية، ويتلقى العاملون في الحقل الصحي التدريب والمعدات اللازمة لتشخيص حالات المرض والتعامل مع المرضى. وتقوم منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو برصد الوضع عن كثب وستواصل مساعدة الحكومة في تعبئة

الموارد اللازمة. وقد أعلن البنك الدولي عن تبرع بقيمة ٦٠٠ ٠٠٠ يورو لدعم جهود وزارة الصحة في مجال الوقاية من داء إيبولا في البلد.

الحوار والتنسيق فيما بين الشركاء الدوليين

يعمل ممثلي الخاص بنشاط لكفالة التنسيق المستمر والفعال فيما بين الشركاء الدوليين. ولتلك الغاية، استأنف ممثلي الخاص ممارسة عقد اجتماعات شهرية مع جميع الشركاء الدوليين الممثلين في بيساو، حيث عُقد أول اجتماع من تلك الاجتماعات في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، سافر ممثلي الخاص إلى المنطقة دون الإقليمية للالتقاء بالشركاء الإقليميين لغينيا - بيساو، بما في ذلك رؤساء كل من بنن، والسنغال، وغانا، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا، بالإضافة إلى نائب رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقام أيضا بزيارة لشبونة وبروكسل للاجتماع مع رئيس وزراء البرتغال ورئيس البلد، وكذلك مع عدد من الممثلين رفيعي المستوى من كل من الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وستساعد مشاركته النشطة في المواءمة بين المواقف المختلفة للشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وكفالة أقصى قدر من التنسيق والتكاملية في الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ إصلاحات القطاع الأمني والإصلاحات السياسية والاقتصادية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، ومحاربة الإفلات من العقاب.

وفي الفترة بين ١٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أوفدت إلى غينيا - بيساو بعثة تقييم مشتركة ثالثة بقيادة الاتحاد الأفريقي وتضم ممثلين عن كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. وتمثل هدف البعثة في تقييم الحالة السياسية والأمنية والتقدم المحرز في اختتام عملية الانتقال واستعادة النظام الدستوري. وأتاحت البعثة أيضا الفرصة للشركاء الدوليين الرئيسيين للتداول مع الحكومة المنتخبة حديثا بشأن خططها وأولوياتها.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، شارك الشركاء الدوليون، بما يشمل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، في اجتماع تشاوري، نظمه الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وذلك لمناقشة تقرير البعثة. وأحاط المشاركون علما بالتوصية الصادرة في التقرير بتمديد وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ووجهوا نداء قويا إلى جميع الشركاء الدوليين والثنائيين لدعم الحكومة في

تنفيذ برنامجها لإصلاح القطاع الأمني وغيره من الإصلاحات. ودعوا أيضا إلى إعادة تشغيل فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، الذي اجتمع لآخر مرة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في أبيدجان، بكوت ديفوار. وقد تقرر الآن أن يعقد فريق الاتصال الدولي اجتماعه المقبل في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في نيويورك.

وقد زادت التبرعات المعلنة من الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية دعما للحكومة المنتخبة حديثا. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه سيوفر ١٠ ملايين يورو في شكل دعم للميزانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ومبلغ ٨ ملايين يورو آخر في النصف الأول من عام ٢٠١٥. ويعتزم الاتحاد الأوروبي التوقيع على بروتوكول لمدة ثلاث سنوات مع غينيا - بيساو فيما يتعلق بمصائد الأسماك مع تقديم دفعة أولى مقدارها حوالي ١١,٧ مليون يورو بحلول أواخر عام ٢٠١٤. إضافة إلى ذلك، يوفر الاتحاد التمويل للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومنع انتشار داء إيولا، وتوسيع المشاريع في مجالي الصحة والتنمية الريفية.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعلنت حكومة تيمور - ليشتي أنها ستقدم مبلغ ٦ ملايين دولار من أجل سداد مرتبات شهر واحد للموظفين الحكوميين. وتناقش حكومة الصين مسألة تجديد اتفاقها بشأن مصائد الأسماك مع غينيا - بيساو، ومد نطاق اتفاقها لإرسال أفرقة طبية إلى المستشفى العسكري في بيساو والمستشفى المركزي في كانتشونغو، وتوفير التكنولوجيا لإنتاج الأرز، وبناء مجمع جديد للعدالة لاستيعاب جميع المحاكم في بيساو.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعلن صندوق النقد الدولي عن التوصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين بشأن برنامج طارئ يدعم من مرفق التسهيل الائتماني السريع في الصندوق بقيمة ٢,٧ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٤,٥ ملايين دولار). ورحب الصندوق أيضا بالتقدم الذي أحرزته الحكومة مؤخرا في الإدارة المالية وأعلن موافقته على برنامجها للأولويات وميزانيتها المصوبة لعام ٢٠١٤. وأشار الصندوق إلى أن تنفيذ إصلاحات القطاع الأمني يظل يشكل متطلباً رئيسياً من أجل تحقيق استقرار مستدام.

الاستعراض الشامل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو  
طلب إلي مجلس الأمن، في قراره ٢١٥٧ (٢٠١٤)، أن يجري استعراضاً شاملاً لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لكفالة اتساقها

مع الأولويات التي حددتها الحكومة الجديدة. ولتلك الغاية، قمت بإيفاد بعثة تقييم استراتيجي متعددة التخصصات إلى غينيا - بيساو، في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وستدرج الاستنتاجات والتوصيات في تقريرتي إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومن ثم أود أن أوصي بأن ينظر المجلس في إجراء تمديد تقني لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، الأمر الذي سيتيح للمجلس الوقت للنظر على نحو كامل في التوصيات الواردة في تقريرتي لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عن أي تعديلات يتعين إدخالها على الولاية.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون